منقوض بعمل لان المخارج الثلاثة المعتبرة موجودة فيه فالاولى ان يقال في وجه
الاختصاص ان المجموع المركب منها وهو لفظ الفعل فرد من افراد الكلم ومدلوله
شامل لمطلق افراد الفعل من القولي والفعلي ولا شيء غيره من الكلمات يجمع
هذين الشرطين فيه وانما كان الميزان ثلاثيا ولم يكن رباعيا او خماسيا
لم يكن وزن الثلاثي به الا بحذف حرف او اكثر ولو كان ثلاثيا لم يكن وزن
الرباعي والخماسي الا بزيادة اللام مرة او مرتين والزيادة اسهل عندهم
من الحذف ولهذا قيل ادعا زيادة الهاء في امهات اصح من ادعا حذفها في
امات فقولنا مبتداء الضرب اي لفظ الضرب مقول القول قوله مصدر
خبر المبتداء المذكور لا لقوله الضرب حتى يكون المقول الضرب مصدر جملة لفساد
المعنى لان المتولد منه الضرب لا المجموع مصدر ومن هذا ظهر فساد ما قيل
الضرب صح
ان المراد من الضرب لفظه لا معناه الاصطلاحي حتى لا يرد بان التقدير المصدر
مصدر فيكون حمل الشيء على نفسه قوله يتولد منه الاشياء التسعة بصفة
مصدر اعلم ان العلماء اختلفوا في ان المصدر اصل ام الفعل اصل فاشار
اليه بقوله وهو اي المصدر اصل في الاشتقاق عند البصريين لا في العمل
لان الفعل اصل من المصدر في العمل وتمسكوا باربعة دلائل فاشار الى الاول
بقوله لان مفهومه اي المصدر واحد لانه لا يدل الا على الحدث فقط ومفهوم
الفعل يجوز فيه الرفع عطفا على محل اسم ان والنصب عطفا على لفظه
متعدد اي كثير لدلالته على الحدث والزمان بل على الفاعل ايضا ولذلك
قال متعدد ولم يقل اثنان والواحد قبل المتعدد وهو اصل له واذا كان

١

واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق يكون اصلا لمتعلقاتها من الفاعل
والمفعول والزمان والمكان والالة لان الفعل اصل المتعلقات واصل الاصل
لشيء اصل لذلك الشيء فيكون المصدر اصلا لمتعلقات الفعل لا يقال لا يلزم
من كون المصدر اصلا [illegible] اذ للافعال من حيث التعدد لدلالته
على الحدث والزمان كون المصدر اصلا لمتعلقات الافعال لان التعدد
المذكور ليس بموجود في الفاعل والمفعول فانهما لا تدلان على الزمان لان كون
اصل الاصل لشيء اصلا لذلك الشيء لا يقتضي اتحاد الجهة في الاصالة
على ان التعدد ثابت فيهما باعتبار آخر لانه يدل على الحدث والذات واشار
الى الدليل الثاني اولا انه اي المصدر اسم الحدث والاسم مستغن عن الفعل في
الافادة لا في العمل والفعل يحتاج الى الاسم فقولك ضرب لا يفيد بدون
الاسناد الى الاسم ظاهرا او مضمرا فالمحتاج اليه اصل للمحتاج اقول الفعل محتاج
الى الاسم في الافادة والاسم يحتاج الى الفعل في العمل فيكون كل واحد منهما محتاجا
ومحتاجا اليه باعتبارين فلم يستدل باصالة المصدر الاسم في الاشتقاق
لث على الفعل ولم يعكس ومثل هذا لا يكون حجة على الخصم واشار الى الدليل الثالث
بقوله وايضا يقال له المصدر وهو في اللغة موضع يصدر عنه الابل
لان هذه الاشياء التسعة تصدر عنه اي عن المصدر فيكون الفعل ومتعلقاته
فرعا عليه والدليل الرابع على كون المصدر اصلا انه لو كان مشتقا من الفعل
لوجب ان يدل على اكثر مما دل عليه الفعل لوجب زيادة المشتق على المشتق منه
وهو انقص منه لعدم دلالته على الزمان الاشتقاق فقال الشارح لقائل ان يقول

Copyright © King Saud University